بكل الحب

نجوى عويس

أموال التأمينات ومشروع القناة..

> وللأسف لم تفكر الست الوزيرة فى أزمة السيولة التى تعانى منها الصناديق ،وأنا أسالها لماذا تلجأ لأجانب لإعداد قانون يمس حياة المواطن المصرى فى الوقت الذى يوجد فيه خبراء وطنيون فى التأمينات

أكدت فى مقالاتى السابقة على رأى منظمة العمل الدولية عام ١٩٩٨ فى تقريرها عن نظام التأمينات المصرى بأنه من أفضل نظم التأمينات فى العالم إذا أحسن إستثمار أمواله.. ومنذ سنوات وأنا وكثير من الخبراء المصريين نتكلم عن هذه المشكلة.. وفى مقال الأسبوع الماضى كتبت عن الدور الاجتماعى للتأمينات فى تحقيق التنمية المستدامة فى مصر بعد الثورة.. وأهمية استثمار أموال التأمينات فى مشروعات رابحة.. وبعد طرح الرئيس السيسى لمشروع القناة العملاق والأمل الذى يعيش من أجله كل المصريين لتحقيق حياة كريمة.. تساءلت لماذا لا نستثمر فوائض صناديق التأمينات فى شراء شهادات الاستثمار التى طرحتها الحكومة لتمويل مشروع قناة السويس الجديدة.. خاصة أن أصحاب المعاشات يتمنون أن يساهموا فى هذا المشروع القومى لكنهم يعانون من ضيق العيش بسبب ضآلة المعاشات، وعدم وجود موارد مالية كافية لتمويلها.. وبدلا من توجيه هذه الفوائض لتمويل العجز المزمن فى الموازنة العامة للدولة، ومماطلة المالية فى سداد عوائد اقتراض هذه الأموال ،نجد وزير المالية ينسق مع وزيرة التضامن وتوقيع بروتوكول مع منظمة العمل الدولية للاستعانة بخبراء اجانب من كندا وهولندا وقبرص لصياغة قانون جديد للتأمينات..المهم أن تنفيذ هذا البروتوكول يكلف صندوقى التأمينات مبلغ ١٧٠ ألف دولار.. وللأسف لم تفكر الست الوزيرة فى أزمة السيولة التى تعانى منها الصناديق ،وأنا أسالها لماذا تلجأ لأجانب لإعداد قانون يمس حياة المواطن المصرى فى الوقت الذى يوجد فيه خبراء وطنيون فى التأمينات ،كانت الوزيرة قد تحدثت عن الاستعانة بهم فى الاعلام لتهدئة هجوم نقابات واتحادات أصحاب المعاشات عليها.. وقد نوهت فى مقالاتى السابقة عن التنسيق الكامل بين الوزيرة ووزير المالية وتنفيذهما لشروط البنك الدولى بشأن أموال التأمينات.. ونبهت لتجربة فاشلة خطط لها البنك فى ٢٠٠٥ لاستصدار قانون ظالم تم إلغاؤه عام ٢٠١٣ بعد الثورة، وفى النهاية تعجز وزارة المالية عن زيادة المعاشات أو تحمل تكلفتها.. وتتراكم مديونية بدون فوائد على وزارة المالية بلغت ١٦٢ مليار جنيه، تسددها وزارة المالية بسندات على سنوات طويلة بعائد ٩٪.. وإذا قدرنا القيمة الحالية لهذه الأموال مع الأخذ فى الاعتبار القيمة الزمنية للنقود والارتفاع المتزايد لمعدلات التضخم فى مصر، نجد أن هيئة التأمينات تخسر الكثير.. وأن هذا المعدل الذى تفضلت به وزارة المالية على الهيئة وكأنها قررت لها إكسير الحياة لا يساوى شيئا.. فالقيمة الحقيقية لهذه الأموال تضيع فى مهب الريح.. وتستمر مشكلة السيولة المطلوبة لصندوقى التأمينات حتى تحقق أهداف نظم التأمينات.. وتتبدد أيضا أحلام أصحاب المعاشات فى مستوى معيشة كريم.. والسؤال الآن لماذا لا تبادر صناديق التأمينات فى شراء كمية كبيرة من شهادات الاستثمار المطروحة لتمويل مشروع قناة السويس الجديدة ؟.. خاصة وأن العائد المحدد لها ١٢٪ ولمدة خمس سنوات.. هل هناك ما يمنع هذه الصناديق من دخول هذا المشروع العملاق ليعود بالفائدة على أصحاب هذه الأموال؟ وهناك نداء من أصحاب المعاشات للرئيس السيسى بإصدار قرار باستقلال الهيئة القومية للتأمينات عن وزارة المالية ؟.. مع التزام وزارة المالية بسداد ما عليها من مديونية تجاوزت ٦٠٠ مليار جنيه.. وأن يتولى إدارة هذه الهيئة أحد الاقتصاديين الأكفاء لا يخضع لتعليمات البنك الدولى ؟ فهو منظمة غير متخصصة فى التأمينات.. وإنما جاءت إلى مصر لحل مشكلة عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات.. كما نطالب أيضا بفصل وزارة التضامن الاجتماعى عن هيئة التأمينات.. وكفاية على وزيرة التضامن الإشراف على هذه الوزارة، حيث تعجز عن القيام بأعباء الوزارة الحالية.. اللهم بلغت.. اللهم فاشهد.. وفى انتظار استصدار القرار.. وللحديث بقية..

nagwaewies@hotmail.com